

قراءة تفسير آضواء البيان (910) - المائدة (970) - للشيخ العلامة

محمد الأمين الشنقيطي - كبار العلماء

محمد الأمين الشنقيطي

يسر مشروع كبار العلماء بالكويت ان يقدموا لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. ايها المستمع الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. في هذه الحلقة نكمل حديثنا عن القصاص في مسألة قتل المسلم بالكافر - [00:00:03](#)

اذ قال المؤلف رحمة الله واما قتل المسلم بالكافر فجمهور العلماء على منعه. منهم مالك والشافعي واحمد وروي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاوية رضي الله عنهم - [00:00:26](#)

وبه قال عمر بن عبدالعزيز وعطاء وعكرمة والحسن والزهري وابن شبرمة والثوري والوازاعي واسحاق ابو عبيد وابو ثور وابن المنذر كما نقله عنهم ابن قدامة في المغني وغيره ورواه البيهقي عن عمر وعثمان وغيرهم. وذهب ابو حنيفة والنخاعي والشعبي. الى ان المسلم يقتل - [00:00:44](#)

واستدلوا بعموم النفس بالنفس في الاية والحديث المتقدمين. وبالحديث الذي رواه ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن ابن عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد وهو مرسل من رواية ضعيف. فابن البيلمانى لا يحتاج به لوصى. فكيف وقد ارسل؟ وترجم البيهقي في - [00:01:11](#)

السنن الكبرى لهذا الحديث بقوله باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر وما جاء عن الصحابة في ذلك وذكر طرقه وبين ضعفها كلها ومن جملة ما قال اخربنا ابو بكر ابن الحارث الفقيه قال قال ابو الحسن علي ابن عمر الدارقطني الحافظ - [00:01:40](#)

ابن البيلمانى ضعيف لا تقوم به حجة. اذا وصل الحديث فكيف بما يرسله؟ والله اعلم. وقال في تفسير قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد الاية ما نصه ولا يصح لهم ما رواه من حديث - [00:02:04](#)

ربيع ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلما بكافر لانه منقطع ومن حديث ابن البيلمانى وهو ضعيف عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا - [00:02:24](#)

قالت دارقطني لم يسنده غير ابراهيم ابن ابي يحيى وهو متزوك الحديث. والصواب عن ربيعة البيلمانى مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم. وابن البيلمانى ضعيف الحديث لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف بما يرسله؟ فاذا عرفت ضعف الاستدلال على قتل المسلم بالكافر - [00:02:40](#)

اعلم ان كونه لا يقتل به ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثبتو لا مطعن فيه. مبينا بطلان تلك الادلة التي لا يعول عليها فقد اخرج البخاري في صحيحه. في باب كتابة العلم وفي باب لا يقتل المسلم بالكافر - [00:03:06](#)

ان ابا حنيفة سأل عليا رضي الله عنه هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ فقال لا والذى فلق الحبة وبرا النسمة الا فهم يعطيه الله رجلا في كتابه وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة؟ قال العقل وفكاك الاسير والا يقتل - [00:03:28](#)

مسلم بكافر فهذا نص صحيح قاطع للنزاع. مخصص لعموم النفس بالنفس مبين عدم صحة الاخبار المروية بخلافه ولم يصح بالباب شيء يخالفه. قال ابن كثير في تفسيره بعد ان ساق حديث علي هذا ولا يصح حديث ولا - [00:03:52](#)

يخالف هذا. وقال القرطبي في تفسيره قلت فلا يصح في الباب الا حديث البخاري. وهو يخصص عموم قوله تعالى كتب عليكم

القصاص في القتل الایة. وعموم قوله تعالى ان النفس بالنفس فهذا الذي ذكرنا - 00:04:14

في هذا المبحث هو تحقيق المقام في حكم القصاص في الانفس بين الذكور والاناث والاحرار والعيid المسلمين والكافر واما حكم القصاص بينهم في الاطراف فجمهور العلماء على انه تابع للقصاص في الانفس. فكل شخصين - 00:04:34

يجري بينهما القصاص في النفس فانه يجري بينهما في الاطراف. فيقطع الحر المسلم لحر المسلم والعبد بالعبد والذمي بالذمر بالانثى والانثى بالذكر. ويقطع الناقص بالكامل كالعبد بالحر والكافر بالمسلم - 00:04:55

ومشهور مذهب مالك ان الناقص لا يقتضي منه للكامل في الجراح فلا يقتضي من عبد جرح حرا ولا من كافر جرح مسلما وهو مراد خليل ابن اسحاق المالكي بقوله في مختصره والجرح كالنفس في الفعل - 00:05:15

والفاعل والمفعول الا ناقصا جرح كاما يعني فلا يقتضي منه له. ورواية ابن القصار عن مالك وجوب القصاص للاكثر ومن لا يقتل بقتله لا يقطع طرفه بطرفه فلا يقطع مسلم بكافر. ولا حر بعبد - 00:05:35

وممن قال بهذا مالك والشافعي واحمد والثوري وابو ثور واسحاق وابن المنذر كما نقله عنهم صاحب المغني وغيره. وقال ابو حنيفة لا قصاص في الاطراف بين يختلف البدل فلا يقطع الكامل بالناقص ولا الناقص بالكامل ولا الرجل بالمرأة ولا المرأة بالرجل ولا الحر بالعبد - 00:05:55

العبد بالحر ويقطع المسلم بالكافر والكافر بالمسلم. لان التكافؤ معتبر في الاطراف. بدليل ان الصحيح فلا تؤخذ بالشلال ولا الكاملة بالناقصة فكذلك لا يؤخذ طرف الرجل بطرف المرأة. ولا يؤخذ طرفها بطرفه. كما لا تؤخذ اليسرى باليمنى. واجيب من قبل -

00:06:18

الجمهور بان من يجري بينهما القصاص في النفس يجري في الطرف بينهما كالحررين. وما ذكره المخالف يبطل بالقصاص اصف النفس فان التكافؤ فيه معتبر بدليل ان المسلم لا يقتل بمسأله ثم يلزمته ان يأخذ الناقصة بالكامل - 00:06:42

لان المماطلة قد وجدت ومعها زيادة. فوجب اخذها بها اذا رضي المستحق كما تؤخذ ناقصة الاصابع بكاملة الاصابع. واما اليسار واليمين فيجريان مجرى النفس لاختلاف محليهما. ولهذا استوى بدهما. فعلم انها ليست ناقصة عنها شرعا. وان - 00:07:02

فيهما ليست كما ذكر المخالف قاله ابن قدامة في المغني ومن الدليل على جريان القصاص في الاطراف بين من جرى بينهم وفي الانفس قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن - 00:07:27

السن والجروح قصاص. وما روي عن الامام احمد من انه لا قصاص بين العبيد فيما دون النفس. وهو القول الشعبي والثوري والنخاعي وفaca لابي حنيفة مهليين بان اطراف العبيد مال كالبهائم يرد عليه - 00:07:47

للح الجمهور الذي ذكرنا انفا وبان انفس العبيد مال ايضا كالبهائم مع تصريح الله تعالى بالقصاص فيها في قوله هذا والعبد بالعبد. واعلم انه يشترط للقصاص فيما دون النفس ثلاثة شروط. الاول كونه عمدا وهذا يشترط في - 00:08:07

قتل النفس بالنفس ايضا الثاني كونهما يجري بينهما القصاص في النفس. الثالث امكان الاستيفاء من غير حيف ولا زيادة لان الله تعالى يقول وان عاقبتم بمثل ما عوقبتم به. الاية ويقول فمن اعترى عليكم فاعتردوا عليه بمثل ما اعترى - 00:08:27

عليكم. فان لم يمكن استيفاؤه من غير زيادة سقط القصاص ووجبت الديمة. ولاجل هذا اجمع العلماء على ان ما يمكن استيفاؤه من غير حيف ولا زيادة فيه القصاص المذكور في الاية في قوله تعالى والعين بالعين والانف بالانف والاذن - 00:08:48

الاذن والسن بالسن. وكالجراح التي تكون في مفصل كقطع اليد والرجل من مفصليهما. ايها المستمع الكريم نكتفي بهذا القدر وسنكم الحديث في قطع العضو في القصاص في الحلقة القادمة ان شاء الله فالى ذلك الحين وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته - 00:09:08

00:09:30 -